ملامح الحلّ الوطني الديمقراطي في مواجهة مشروع المجتمع الفاشي والتقسيم

حتى سنة ١٩٧٥، كان لبنان والكويت يمثلان اخر ما تبقى من النظم « شبه الليبرالية » في الوطن العربي . ومنذ خروج الاستعمار القديم الفرنسي حتى اوائل الحرب الدائرة حاليا كانت عزلة لبنان السياسية عن المنطقة ، اي « الكيانية » المتزمتة ، جزءا جوهريا وحاسما من ايديولوجية وممارسة النظام الحاكم . واخيرا ، كان التحالف الوثيق والمكشوف بين الطبقة الحاكمة وجناحها المارونـي بالاخص ، والطرف الامبريالي الهيمن ـ فرنسا حتى الحرب العالمية الثانية ، ثم بريطانيا ، واخيرا الولايات المتحدة منذ مطلع الخمسينات ـ صمام الامان الاخير لبقاء النظام السياسي في وجه خصومه المحليين والعرب .

ان الحرب الراهنة تؤرخ سقوط النظام « شبه الليبرالي » في لبنان على ايدي القوى نفسها التي تحالفت خلال ثلاثين سنة ونيف لصيانته والدفاع عنه : الطبقات الحاكمة المحلية ، والامبريالية ، والنظم العربية الرجعية . وتؤرخ هذه الحرب سقوط السياسة « الكيانية » المتزمتة بعدما ثبت عجز القوى الرجعية « اللبنانية » عن احتواء التناقضات المتفجرة ضمن هيكل النظام ـ الكيان نفسه . وعلى نقيض ما كانت تتصوره القوى التي قامت على اساس ممارسة احد جانبي هذه المعادلة ـ « الليبرالية » ، والكيانية ـ او كليهما ، فان الضربة المميتة جاءت من « الليبراليين » و « الكيانيين » انفسهم ، وبالاحرى من حماتهم الامبرياليين . ويلوح في الافق الان ملامح حل فاشي في الداخل ، ومتضامن مع المحور السوري ـ الاردني على صعيد السياسة الخارجية ، كهدف تسعى اليه قوى اليمين اللبناني والعربي وتباركه الولايات المتحدة .

في ضوء هذا التصور يصبح بديهيا التذكير مجددا بان القضية الفلسطينية والتلاحم مع المقاومة هما « جزء » محسب من الحرب الدامية التي تدور رحاها على ارض لبنان . ورغم ادراكنا للدور الاساسي لقضية فلسطين « اللبنانية » ولمحاولات ازالة العقبات امام تحقيق التسوية على نطاق الشرق الاوسط ، في اشعال نار هذا الحريق الهائل ، فان ذلك لا ينبغي ان يغيب عن الانظار القضية « اللبنانية ـ اللبنانية » في هذا الحريق التي تشكل بدورها جزءا اساسيا من ملامح الصراع الدائر .

لماذا فشلت « الليبرالية »

والسؤال الاساسي هو : لماذا ، وكيف ، لجأ الحلف الامبريالي ـ الرجعي الى ضرب النظام شبه الليبرالي في لبنان ؟ والجواب : ان هذا المنحى يعود الى عجز النظام اللبناني عن احتواء تناقضاته الذاتية ، وعن احتواء التأثيرات العربية « الخطرة » لتلك التناقضات . وقد بان عجز النظام عبر استخدامه الاسلوبين الوحيدين اللذين يمكن ان يتوفرا لنظام من هذا النوع ـ اسلوب القمع الضمني « المقنن » ، واسلوب القمع العسكري الصريح ـ ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ ـ .

انهيار الولاء الواسع من فئات البرجوازية الصغيرة للنظام ، وسقوط معظم الوجوه التقليدية التي تستقطب قواعد شعبية راسخة ، وانهيار الحركات العمالية والفلاحية الى السطح ـ الاضرابات ، والتظاهرات والصدامات الدموية مع السلطة ـ بعد ان زخف عن كاهلها ضغط فئات البرجوازية الصغيرة « القانعة » سابقا بالوضع ، ونشوء حركة للاغلبية عسيسة عظيمة تمتد من اقصى البلاد الى اقصاها وتشمل فئات الجامعيين والثانويين والمهنيين من كل الطوائف وتحمل لواء اكثر المطالب الشعبيـة والوطنية تقدما ، وتعدد الحركات اليسارية والاصلاحية ـ بما فيها محاولات متعددة فاشلة قام بها وزراء في الحكومات وازدياد وزن هذه الحركـات على حسيدي الاعلام والشارع وفضائح لا تحصى تطال كل مقدسات النظام ورموزه ـ تلك كانت الملامح الاساسية للتطورات التي شهدها المجتمع اللبناني في سنواته الاخيرة . وكانت هذه الملامح شتى ، او تتمحور ، على قاعدة توقف الشام الاقتصادي عن الاتساع وتعرض الكثير من فروعه ـ الوظائف الحرة والحكومية بالاخص ، والمهن الصغيرة ـ لاختناقات تحجم عنها اخراج فئات واسعة من حيز الانتاج والبحبوحة النسبية .

وقد تضافرت هذه التحولات الاجتماعية مع الوجود الفلسطيني المسلح الذي لعب دورا اساسيا في اعادة « صقل » الجانب الوطني والقومي للحركة الشعبية والذي شكل « بفضل الالتفاف الجماهيري » قوة مضاده لاداة القمع الرسمية المتمثلة بالشرطة والجيش . ومع الفشل المتكرر لمحاولات تصفيـة المقاومـة بدا ان النظـام بـات عاجـزا عـن وقف تطـور القوى التي ستشكل خطرا عليه في المستقبل ، وكذلك ، وهذا هو الاهم ، عن لجم تأثيرات هذه القوى على وضع عربي قابل للتفجر بسهولة .

مسيرة سقوط النظام القديم

ان مسيرة ضرب النظام شبه الليبرالي في لبنان متنوعة وحافلة . ولكن ابرز مؤشراتها في البداية كانت التعرض للحريات الصحافية ومحاولة كم افواه الصحف ، ومحاولة تحديد قانون رجعي للاحـزاب ، واتخاذ مواقف متصلبة تجاه التحركات المطلبية وتعزيز اجهزة الشرطة وامكاناتها المادية ، ومن ثم اللجوء الى الميليشيات اليمينية كـاداة قمع « غير رسمية » .

ولكن مسيرة اليمين نحو الحل الجذري ـ الفاشية ـ لم تتجسد بشكل حاسم سوى بعد اندلاع الحرب الاهلية . ان كل مسلسل « الهدنـات » و « هيئة الحوار » ومحاولات التفاهم التي كانت تعقب كل جولة من الجولات ، والاصرار على انزال الجيش ولو ادى ذلك الى تفتيتـه ، يثبت ان اليمين الفاشي مصمم على عدم التراجع قبل احراز الحسم الرجعي الذي يأمل به . ويمكن تلخيص اهدافه بأنها سحق المقاومة والحركة الشعبية ، او على الاقل تصغير حجمها وتأثيرهما الى حدود هامشية .

ويمكن التحفظ هنا بالنسبة لقضية وحيدة . فقد بدا قبل اتساع حركة جيش لبنان العربي واحداث اذار ١٩٧٦ ان اليمين والقوى العربية والدولية المتحالفة معه كان يراهن على دور لاجنحة « الاسلاميـة » في النظام لتحقيق قدر من التحجيم للمقاومة والحركة الشعبية . لكن هذا الرهان فشل ، وسقطت اغلب رموزه الاساسية : كرامي ، وموسى الصدر ، وبعض العلماء .. ثم جاء فشل التدخل المباشر ، والعسكري من جانب النظام السوري ليعطي تصلب اليمين ابعادا جديدة واكثـر خطـورة .

ميليشيا الكتائب : بدايات الحل الفاشي

مجتمع « فاشي » تام الملامح تقريبا في المناطق « المسيحية » وخط سياسي وعسكري هجومي من جانب اليمين ، ورفض كل محـاولات التفاهم خاصة تلك التي بذلها مؤخرا كمال جنبلاط ، والاصرار علـى القتال وتفجير الاوضاع بالتحالف مع النظام السوري المدعوم اميركيـا ـ اضافة الى عزل الرئيس « المنتخب » بما يمثله من امكانية لحل « وسطي » ـ تلك هي الجوانب البارزة للوضع الراهن . وتزداد الصورة قتامة مع الحديث المتزايد عن « التقسيم » الذي يمثل محاولة للحفاظ على قوى اليمين الذاتية وتنظيمها ، مع الابقاء على حالة القتـال المتواصل لامد غير محدود . وبانتظار تحقيق الاهداف الفاشية المطلوبة .

محور سوري ـ اردني ـ فاشي

دن الزيارات المتبادلة ، الفاضحة الاهداف والنتائج ، بين اركـان النظامين السوري واللبناني منذ ١٩٧٣ ، الى « المبادرة السورية » عقب اندلاع القتال ، و « الوثيقة الدستورية » التي ـ توجت ـ زيارة فرنجية لسوريا ، والى دعوة بطرس الخوري لعقد « معاهدة امنية » بين لبنان وسوريا ، ثم ترحيب اليمين باحتلال قوات الاسد للبقاع وعكار وبعض انحاء الشمال الجبل وضواحي بيروت وسط دعم الولايات المتحـدة واسرائيل . يبدو ان النظام اللبناني قطع شوطا بعيدا في التخلـي عن « الكيانية » المتزمتة لصالح الانفتاح على نظم تتفق معه فـي الخطوط العريضة . وقد بات واضحا ان اليمين الفاشي ينتمي الـى المحور السوري ـ الاردني الذي يعمل بدوره للحصول على تفاضـي او دعم سعودي ومصري . والجديد في هذا التحالف هو ان اليمين يبـدو قابلا لان يدفع ثمنا « جغرافيا » ، وان يتنازل عن قسم من «استقلاليته» لهذا التحالف المشبوه .

ان سياسة اليمين الفاشي تحمل في الوقت نفسه نقيض هـذا الاتجاه : الدعوة للتقسيم وانشاء دولة مسيحية فاشية ، اي اقصى الكيانية المتطرفة . وقد يثير هذا النزوع تناقضات مهمة مع المحور السوري ـ الاردني في المستقبل . لكن هذه التناقضات قد تظل كامنة خلال المرحلة المقبلة بسبب حاجة الطرفين الى بعضهما البعض .

المنعطـف الحاسـم

حتى الان كان موقف « الحركة الوطنية » يتلخص بالاصرار علـى وقف القتال ، وبالتالي اعتماد خط سياسي وعسكري دفاعي ، والدعوة للعودة الى الوضع السابق مع بعض الاصلاحات . وقد التقت « الحركة الوطنية » في خطها السياسي العريض مع اخر دعاة النظام الليبرالي من اليمين وابرزهم العميد ريمون اده ، وانطلاقا من هذا التصـور « الاصلاحي » ـ وجوهره الدفاع عن النظام القديم مع ادخال تعديـلات عليه ـ اتسم السلوك السياسي للجانب الوطني بالكثير من البلبلـة والتخبط سواء بالنسبة لتحديد الاعداء والاصدقاء ، « والمعتدلين » و « المتطرفين » ، او بالنسبة للخط التعبوي الجماهيري الواجب اتباعه . والى جانب العجز عن فهم استراتيجية الخصوم وتحديد اهدافهم بدقة ، لم تتوصل « الحركة الوطنية » الى انشاء « الجبهة الوطنية » العريضة المعادية للفاشية وللتقسيم ، كما ان علاقات الطرفين المتحالفيـن ، اللبناني والفلسطيني ، ظلت تشكو من كثير من النواقص ومن عـدم التـوازن .

وعلى الصعيد العملي اكتفت الحركة الوطنية بالجانبين الدفاعـي والقتالي ، في حين ظلت حياة المواطنين اليومية في المناطق الوطنيـة عرضة للفوضى والسرقات والجرائم والاحتكارات . وبدا غالبـا ان « الحركة الوطنية » عجزت عن تأمين قسم مهم من الخدمات العامـة التي كانت تؤمنها اجهزة الدولة في النظام القديم . والاهم ، فـان الصلة بين احزاب الحركة الوطنية ـ والمقاومة ـ من جهة ، والجماهـير من الناحية الاخرى لم تتجسد على اشكال ثورية قوامها انشاء هيئـات للتمثيل والرقابة والمشاركة الشعبية . ويضاف الى ذلك كله عجـز الحركة الوطنية عن بناء خط نظري وعملي يبدأ باستقطاب الجماهـير المسيحية في المناطق الوطنية والفاشية على السواء .

لقد نشأت هذه الظواهر السلبية في ظل تصور قوامه النضـال لاقناع اليمن بالتراجع عن مخططه الفاشي والتقسيمي والعودة الـى ما يشبه حالة التوازن السابقة للقتال . وبالمقابل كان هدف « الحسم » الوطني والتقدمي ، اي استراتيجية انهاء القتال بالانتصار مفقودا . ومن الواضح ان الجماهير دفعت ثمن هذا الغموض وعدم الحسم خسائر بشرية ومادية هائلة وهجرة واسعة قد تصل في النهاية الى احجـام كبيرة جـدا .

ان هذه الجوانب السلبية لا تختصر تجربة المعسكر الوطني فـي الـ ١٦ شهرا الماضية ، او حتى قبل اندلاع القتال . فقد شهـد النضال الوطني والتجربة الجماهيرية جوانب مضيئة بالغة الاهمية ليس اقلها الصمود الجماهيري الرائع في وجه القصف والمذابـح والتجويع والتعطيش ، او اتضاح الشعارات العظيمة للكفـاح الشعبي ، او خذلان الجماهير لتقليديي المعسكر الوطني ، الامر الذي سنتطرق له فيما بعـد .

اي خيارات نواجه

بعد رفض اليمين كل محاولات التفاهم ، وبعد التصعيد العسكـري الخطير المتمثل في معركة تل الزعتر وفي المشاركة العسكريـة السورية ، وبعد ان بدأت حتى الاطراف الليبرالية ـ العميد اده ـ تؤكـد على اتجاه الفاشيين نهائيا الى التقسيم والى تكريس احتلال قـوات الاسد للبقاع وعكار وطرابلس ، وبعد انكشاف تواطؤ اغلب الانظمـة العربية مع المخطط الاميركي ـ الرجعي ـ السوري ـ بعد ذلك كله بـات جائزا التشكيك مجددا بصحة الخط الذي اتبعته ، وما زالت ، « الحركة الوطنية » والمقاومة الفلسطينية ، ومع التذكير بأن يسار الحركـة الوطنية والاغلبية الساحقة من الجماهير الوطنية كانت تنتقد باستمرار الخط « المائع » المتبع ـ سياسيا وعسكريا .

فاذا كـان اليمـين متصلبـا علـى برنامج الحـد الاقصـى الفاشـي ، واذا كـان الخيـار « الاصلاحي » ـ العودة الـى النظـام القديـم « معـدلا » ـ بـات عقيدا فـأن الطرف الوطني لن يجد امامه سوى خيار او بناء استراتيجية وطنيـة مضادة تنطلق من سقوط النظام القديم نهائيا ومن استحالة التفاهم مـع الطرف اليميني وتهدف الى سحق القوى الفاشية وهزيمة رديفها السـوري ـ والعربي ـ والى اقامة نظام ذي طابع وطني وديمقراطي وعلمانـي اساسه التحالف المتين بين الجماهير اللبنانية والفلسطينية ومـع القوى العربية ـ الشعبية والنظامية ـ الثورية والوطنية . وقد اشار بعض قادة الحركة الوطنية والمقاومة الى احتمال ركوب هذا المركب فيما لو سقط مخيم تل الزعتر « ! » ، ولو ان تصريحاتهم بدت اقرب الى التهديـد منها الى التصور الجدي والحاسم .